

واشنطن بوست تطالب بمواصلة الضغط على السعودية لإيقاف الانتهاكات



طالبت صحيفة "واشنطن بوست" بمواصلة الضغط على السعودية؛ من أجل وقف انتهاكاتهما الصارخة التي تستهدف نشطاء حقوق الإنسان، ودعت الصحيفة الأمريكية إلى عدم تخفيف الضغط على الرياض؛ لكي تقوم بخطوات جديّة لوقف الانتهاكات التي يتعرّض لها النشطاء في مجال حقوق الإنسان. ورأت الصحيفة أن تلك الضغوط ربما قد بدأت تثمر بالفعل، حيث أطلقت السعودية الخميس الماضي، سراح ثلاث ناشطات من بين أكثر من عشر سعوديات اعتُقلن العام الماضي. وتابعت الصحيفة، بالقول: إن جماعة سعودية لحقوق الإنسان قالت إنها تتوقع أن يُفرج عن 8 سيدات أخريات قد تمّت مُحاكمتهن في الرياض. وذكرت الصحيفة أنه "إذا كان الأمر كذلك فستكون هذه فقط خطوة لإنهاء المُعاناة الهائلة التي يتعرّض لها هؤلاء النشطاء المسالمون، ومع ذلك فإن الأمر يبقى ناقصاً ما لم يرق إلى حد المساءلة اللازمة لضمان أن تتوقف هذه التجاوزات التي يرتكبها محمد بن سلمان". وكما يبدو فإن السعودية تواجه ضغوطاً دولية واسعة بسبب انتهاكاتهما الصارخة في مجال حقوق الإنسان.

وقد أوضحت واشنطن بوست أن عزيزة اليوسف وإيمان النفجان من بين عدد من المُدافعات عن حقوق المرأة اللواتي اعتُقلن في مايو الماضي، وأطلق سراحهما مؤقتاً مع العالمية الشرعية رقية المحارب، مع

استمرار مُحاكمتهم. ومن بين النساء اللاتي ما زلن في السجن، الناشطة الأكثر شهرةً لُجين الهذلول، وزميلتها هتون الفاسي، وأيضاً لم تحاكم بعدُ سمر بدوي ونسيمة السادة؛ حيث ما زالتا تقبعان في السجن دون تهمة. وتشير الصحيفة الأمريكية إلى أنه "بعد اعتقال هؤلاء السعوديات عُزلهن بعيداً عن العالم الخارجي عدة أشهر في سجون سرّية. ووفقاً لشهادة سلّمتها إلى المحكمة، قالت المعتقلات إنهن تعرّضن للتعذيب الوحشي، حيث ذكرت عائلة الهذلول أن ابنتهم وأخرياتٍ معها تعرّضن للضرب والصدمات الكهربائية والإيهام بالغرق، والتحرّش الجنسي وإلى مختلف أنواع التنكيل".

وتواصل الصحيفة: "حسبما ورد في تلك الشهادات، فإن إحدى المُعتقلات أصيبت بصدمة كبيرة، لدرجة أنها حاولت الانتحار". ويبيّن أن "كل ذلك وقع في وقت كان الإعلام الرسمي في السعودية ومعه كبار المسؤولين السعوديين، بينهم محمد بن سلمان ووزير الدولة للشؤون الخارجية عادل الجبير، يردّون وصف المعتقلات بالخونة، مؤكّدين أنهن قبضن أموالاً من جهة خارجية للقيام بأعمال تجسس". وقالت الصحيفة الأمريكية: إنه "مع بداية مُحاكمة المُحتجزات هذا الشهر، تبيّن ضعف التهم الموجهة إليهن، بحسب جماعات حقوق الإنسان وغيرها من المصادر؛ حيث تُدّّهم الهذلول بارتكاب جريمة التواصل مع جماعات لحقوق الإنسان وصحفيين ودبلوماسيين غربيين بشأن قضايا حقوق المرأة، والتقدّم لبرنامج المهنيين الشباب في الأمم المتحدة".

وترى الصحيفة أن "العدالة البسيطة تتطلب إطلاق سراح جميع السيدات المعتقلات وإسقاط التهم الموجهة إليهن، لكن ذلك لا يعالج المشكلة المؤسسية الأكبر، وهي قيادة ولي العهد لقوات الأمن الخاصة التي ارتكبت كثيراً من الجرائم، من ضمنها الضلوع في جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي بمبنى قنصلية بلاده في إسطنبول بالثاني من أكتوبر الماضي". واستطردت الصحيفة قائلة: "تشير التقارير إلى أن سعود القحطاني، مستشار بن سلمان، هو مهندس تلك العملية، فضلاً عن أنه أشرف على تعذيب لُجين الهذلول، وهدّدها بالاغتصاب والقتل". على الرغم من ذلك، تقول "واشنطن بوست"، فإن هذا المُتهم لم يُحاسب ولم يكن بين أولئك الذين حوكموا في الرياض بتهمة قتل خاشقجي، في حين ترفض الحكومة السعودية الأخذ بروايات السجينات. وتؤكد الصحيفة أن إنهاء ملف الانتهاكات التي ارتكبتها ولي العهد "أمر بالغ الصعوبة؛ رغم المُعاملة التي تلقاها من الرئيس دونالد ترامب، الذي سعى إلى إبعاد أي اتهام عنه"، مُستدركة: "لكن يبدو أن ضغط الكونغرس والحكومات الأوروبية أخيراً كان له بعض التأثير؛ ومن ثم فإنه من الضروري الحفاظ على هذا المستوى من الضغط إلى أن يُحاسب المسؤولون السعوديون عن التعذيب والقتل".